S

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/714
15 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن

**رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة**

إنني أكتب إليكم لكي أعرض وجهات نظر وفدي بشأن "تقرير قيادة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٦" الذي عمم بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/1997/596) في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧.

وفي ذلك التقرير، قامت الولايات المتحدة بتشويه الحقائق واختلاق الوقائع بصورة كاملة كما لو أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتحمل المسؤولية عن إصابة نظام الهدنة الكورية بالشلل.

إن الولايات المتحدة، وليس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن إصابة نظام الهدنة الكورية بالشلل.

والوقائع العديدة التالية هي شاهد على المحاولات المتعمدة والمنظمة من جانب الولايات المتحدة لشل نظام الهدنة العسكرية.

لقد كان المقصود أصلا بالفقرتين الفرعيتين ١٣ (ج) و (د) من اتفاق الهدنة النص على وقف إدخال تعزيزات عسكرية من الأفراد والطائرات المقاتلة والعربات المصفحة والأسلحة والذخيرة إلى كوريا، وذلك لغرض الحيلولة دون تعزيز القوات المسلحة والقضاء على مصدر نشوب حرب جديدة.

ولقد كانت هذه الأحكام، بمعناها الحقيقي، هي الأساس في الضمان العملي للحفاظ على الهدنة وفي توضيح مقاصد ومهام اتفاق الهدنة.

بيد أنه حالما وقع جانب الولايات المتحدة على اتفاق الهدنة، قام هذا الجانب بإدخال كمية هائلة من العتاد الحربي والأسلحة إلى كوريا الجنوبية، وقام بصورة مزرية بالتحايل على عمليات التفتيش من جانب هيئة الإشراف على الهدنة.



160997 150997 97-24211

وقامت الولايات المتحدة من جانبها بتفكيك ١٠٦ من مدافع الهاون و ٣٨ من الطائرات المقاتلة من طراز B-26 قبل إدخالها إلى كوريا الجنوبية في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٥٣ و ٣١ تموز/يوليه ١٩٥٣، على التوالي، في شكل قطع مستهلكة أو قطع غيار تم تجميعها في حاوية تحت ستار "لوازم للمقصف"، الأمر الذي تكشف فيما بعد وجرى إعلانه على العالم.

وقد استمر هذا التصرف المزري من جانب الولايات المتحدة والمتمثل في إدخال معدات عسكرية إلى كوريا الجنوبية وذلك خلال فترة الشهور الثمانية التي أعقبت إبرام اتفاق الهدنة وحتى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٥٤. ومن بين هذه المعدات، أمكن لأفرقة تفتيش الأمم المحايدة أن تكشف فقط عن ١٧٧ طائرة مقاتلة، ٤٦٥ من مدافع المدفعية من مختلف العيارات، و ٤٠٠ ٦ من منصات إطلاق الصواريخ من مختلف العيارات، و ١٤٥ من مدافع الهاون من مختلف العيارات، و ٣٦٥ ١ من المدافع الآلية من مختلف العيارات.

ولما بدا أن أفرقة تفتيش الأمم المحايدة تضع العراقيل أمام الولايات المتحدة فيما تقوم به من استعدادات للحرب، فقد حاولت الولايات المتحدة، من جانبها، بكل السبل، إعاقة أنشطة أفرقة تفتيش الأمم المحايدة، وأعلنت في الاجتماع ٧٠ للجنة الهدنة العسكرية المعقود في ٣٠ أيار/مايو ١٩٥٦ أنه يتعين على جميع أعضاء أفرقة التفتيش الانسحاب من موانئ الدخول في الجنوب خلال أسبوع واحد.

ومن ثم، فإن أعضاء أفرقة التفتيش الذين اتخذوا مواقعهم في موانئ الدخول في الجنوب طردوا قسرا في ٩ حزيران/يونيه ١٩٥٦.

ومنذ ذلك الحين، فإن لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة، والتي كانت تقوم، من خلال أفرقة تفتيش الأمم المحايدة، بالإشراف والتفتيش على إدخال الأفراد العسكريين والمعدات العسكرية، لم تتمكن من الاضطلاع بمهمتها. وبذلك، فإن لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة أصبحت في حالة شلل فعلي.

والأسوأ من ذلك، فإن جانب الولايات المتحدة أعلن في الاجتماع ٧٥ للجنة الهدنة العسكرية أنه سيقوم من جانب واحد بإبطال العمل بالفقرة الفرعية ١٣ (د) من اتفاق الهدنة ولن يقدم تقارير سنوية بشأن استبدال المعدات القتالية.

ونتيجة لذلك، فإن اتفاق الهدنة أصبح بحكم الواقع مجرد اتفاق إسمي وخال من أي ضمان قانوني للحيلولة دون نشوب حرب جديدة، الأمر الذي جعل لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة دونما أية ولاية على الإطلاق.

ولا يمكن للولايات المتحدة أن تتنصل من مسؤوليتها عن إنهيار لجنة الهدنة العسكرية.

وبعد أن قام جانب الولايات المتحدة بجميع المحاولات لعرقلة الأنشطة العادية للجنة الهدنة العسكرية، عيَّن في لجنة الهدنة العسكرية في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩١، ضابطا من جيش كوريا الجنوبية بوصفه "عضوها الأقدم" وهو يفتقر تماما لكل أهلية أو تفويض قانوني يخوله شغل هذا المنصب.

ورغم ماكررته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضد هذا التعيين من مطالبات وتحذيرات مستندة إلى مبادئ، فإن جانب الولايات المتحدة رفض سحبه، مما أدى إلى شل التشغيل العادي لآلية الهدنة شللا تاما.

والواقع أنه من الطبيعي، سواء من الجانب القانوني أو من الجانب العملي، أن يقوم الطرف الفعلي المتمتع بكامل التفويض والأهلية بتعيين عضو أقدم في لجنة الهدنة العسكرية بوصفه ممثلا مسؤولا عن الإشراف على تنفيذ اتفاق الهدنة وتسوية المشاكل الناشئة عنه.

ومن الواضح الجلي للجميع أن كوريا الجنوبية لا يمكن تمثيلها في اتفاق الهدنة العسكرية لأنها كانت الخصم اللدود لإبرام اتفاق الهدنة ولأنها، زيادة على ذلك، لم تنضم إلى "قيادة الأمم المتحدة" ولم تكن من الموقعين على اتفاق الهدنة.

ورغم هذا، فإن تعيين ضابط من كوريا الجنوبية عضوا أقدم في لجنة الهدنة العسكرية، لا يمكن إلا أن يفسر على أنه عمل أخرق يستخف بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، ويشكل تحديا صارخا لأحد الموقعين على اتفاق الهدنة وعملا وقحا ينسف اتفاق الهدنة أيضا.

وبما أن لجنة الهدنة العسكرية لم يعد لها وجود، فإن لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة لم تعد تقوم بوظيفتها هي أيضا.

وبناء عليه، فإن لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة، التي كانت تعاني بالفعل من شلل وظيفي بسبب إلغاء الأحكام المتعلقة بوظيفتها المحددة في اتفاق الهدنة، كان لزاما عليها أن تختفي من الوجود. ولذلك فإنه لا مناص من أن تسحب الدول الأعضاء في لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة مندوبيها كمسألة بديهية.

وكما تشهد على ذلك كل هذه الحقائق، فإن مسؤولية الشلل التام الذي لحق اتفاق الهدنة الكورية إنما تقع بكاملها على عاتق الولايات المتحدة. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تتنصل من هذه المسؤولية.

وينبغي للأمم المتحدة أن تولي الاهتمام على النحو الواجب لوقف صيحات الحرب الرعناء، والاستفزازات العسكرية وما يقترن بها من أخطار محدقة بشبه الجزيرة الكورية، حيث يقف الجانبان المتناحران في مواجهة حادة كل منهما إزاء الآخر وقد حشدا قواتهما المسلحة الضخمة على طول خط تعيين الحدود العسكرية.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يغيب عن الأذهان أنه رغم توتر الحالة في شبه الجزيرة الكورية إلى حد يمكن معه أن يؤدي حادث طفيف إلى نشوب حرب شاملة بسبب شلل نظام الهدنة المتهالك، فإنه لا يزال ثمة فراغ يحتاج إلى آلية لمنع حادث من هذا القبيل.

وفي ظل هذه الظروف، عرضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على جانب الولايات المتحدة منذ أمد بعيد اقتراحا يدعو إلى عقد لقاء بين كبار الضباط العسكريين من الجانبين للتفاوض بشأن إقامة آلية جديدة تلائم الحالة الفعلية درءا لنشوء حالة خطيرة، وما فتئت تنتظر في صبر ردا إيجابيا.

وتعتقد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تفاوضا من هذا القبيل هو السبيل الوحيد إلى حل جميع المسائل ذات الصلة.

وينبغي أن تكف الولايات المتحدة عن قلب الحقائق باللجوء إلى لعبة تحميل الآخرين مسؤولية جرمها وأن تستجيب بموقف صادق لاقتراح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيم يونغ يو
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم

- - - - -